

السكن العشوائي في الاردن

إعداد:-

مديرية السياسات

إدارة السياسات الإسكانية

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

تموز-2011

المقدمة:

مشكلة السكن العشوائي ظهرت إلى السطح منذ منتصف القرن الماضي حيث توصف هذه المواقع بأنها أكثر التجمعات الحضرية تدهورا للبيئة العامه بسبب تدني مستوى خدمات البنية التحتية تضم هذه التجمعات شريحة كبيرة من الاسر الفقيره ذات خصائص اجتماعيه واقتصادييه وديمغرافيه انعكست عليها كنتيجة لطبيعة هذه المناطق السكنيه والمساكن، تشكلت هذه المناطق العشوائيه في فترة الخمسينات من القرن الماضي بشكل رئيسي بسبب الزيادات الكبيره في السكان نتيجة للهجرات الاضطراريه بسبب الحروب او الكوارث، والهجرات المستمره وغير المبرمجه من الريف الى المدينة.

وبهدف توضيح مفهوم السكن العشوائي والانجازات التي تمت في الاردن بخصوص هذه المواقع وبيان الخطط المستقبلية في حال وجود مواقع بحاجة للتدخل تم العمل على اعداد هذا التقرير .

اولا :مفهوم السكن العشوائي :

-مفهوم العشوائية السكنية واسع وغير ثابت، لكن في معظم الأحيان يرمز إلى عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية في الحياة المعاصرة ، بالإضافة إلى عدم تحقق المستوى الأدنى من الجودة والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الحد اللازم من شروط الراحة والصحة والأمان، والمناطق العشوائية اما ان تكون داخل حدود التنظيم المصدق للمدن والقرى، او على اطراف هذه المدن والقرى او خارج حدود التنظيم وعلى النحو التالي:

• مناطق عشوائيه واقعة داخل حدود التنظيم المصدق للمدن والقرى والتي تنشأ عادة من خلال قيام المواطنين بالبناء في المواقع المنظمه بشكل مخالف لقانون التنظيم وانظمه البناء المعتمده وتكون على شكلين :

- ابنيه مخالفة ضمن حدود القطعة السكنيه من حيث الارتدادات وارتفاع البناء والتي تؤدي في حال تكرارها ضمن منطقته معينه الى زيادة الكثافة السكانيه اكثر من المسموح به، وفوضى تنظيمه وتقليل المساحات الخضراء وتقارب في المباني يفقدها خصوصيتها.

- المباني المخالفة المعتديه على سعة الشوارع التنظيميه والمساحات والطرق او الحدائق او المساحات المخصصة للاستعمال العام وهو اخطر انواع المخالفات لصعوبة ايجاد حلول تنظيميه له حيث تجبر المجالس المحليه على تعديل المخططات وفقا للمخالفة بالتالي تفشل المخططات التنظيميه ، ولما يشكله من

خطوره على السلامه العامه حيث يكون البناء ضعيف انشائيا لسرعة بناءه ولما يخلقه من تدمير للبيئه المحليه واختناقات مروريه .

• مناطق عشوائيه تنشأ ملاصقة لحدود المدن والقرى حيث تنشأ مناطق السكن العشوائي على اراضي غير منظمه او لا يوجد لها مخططات تنظيم هيكلية وهي نوعين :

- مناطق عشوائيه قائمه على اراضي مملوكه للمواطنين وهي مناطق تخضع لاحكام تنظيم السكن الزراعي خارج حدود التنظيم ، لا يمكن افرار هذه المناطق باقل من عشر دونمات ضمن ارتدادات محدده حيث يشترك بها عدة مساهمين يقومون بالبناء على هذه الاراضي مخالفين احكام البناء، ولقربهم من العمران والاماكن المنظمه المخدومه يتم الضغط على الجهات الرسميه لايصال الخدمات الى المنطقه بكافه اشكالها، وحيث انها مناطق تم البناء عليها اعداد المخططات اللازمه لايصال الخدمات لها تكون ضعيفه لانها تعتمد ما هو قائم من مباني وخدمات، وخطورة هذا النوع من المواقع العشوائيه انها تعتدي على الاراضي الزراعيه.

- مناطق عشوائيه قائمه على اراضي اميريه غير مسويه تكون مملوكه لعشائر المنطقه كاملاك عشائريه متفق عليها بين عشائر المنطقه لكنها غير رسميه ، وغير معترف بها لدى دائرة الاراضي ويتم بيع هذه المناطق بواسطة مضابط عشائريه غير معترف بها وتكون مساحات القطع صغيره ولا يترك اي مساحات للخدمات العامه، وهي اسوأ مناطق السكن العشوائي لما تتصف به هذه المناطق من تخلف عمراني وبيئه عمرانيه سيئه. فهي تتصف بضيق الطرق وتعرجها يستحيل معه دخول المركبات منها واليها، وعدم توفر مساحات للخدمات العامه او الحدائق ، اما الابنيه فتتصف بانها ضعيفه من ناحيه انشائيه وعموما هي مناطق تعاني من احوال بيئيه سيئه .

• مناطق عشوائيه تنشأ خارج حدود المدن والقرى، وهي مناطق تنشأ على اراضي زراعيه بشكل عشوائي تفتقر الى خدمات البنيه التحتيه والخدمات العامه حيث يقوم مالكي هذه الاراضي بالبناء لحاجتهم للسكن في مناطق نائيه وعند زيادة هذه المباني بحيث يصبح هناك تجمع سكني وبشكل عشوائي يتصف بانتشار الابنيه على مساحات واسعه، وبسبب ضغط السكان تقوم الدوله بايصال الخدمات العامه بكافه اشكالها لخدمة هذه المناطق مما يترتب عليها كلفة عاليه جدا لكبر المساحات المراد خدمتها، سلبيات هذه المناطق

العشوائيه انها تقام على اراضي زراعيه او اراضي وعره او خطره او تكون غنيه بالثروات الطبيعیه.

ثانيا: مشكلة السكن العشوائي في الاردن

ظهرت مشكلة السكن العشوائي في الاردن منذ منتصف القرن الماضي وفي مختلف مدن المملكة الرئيسييه من مثل عمان ، الزرقاء ، اريد، العقبة لكن تركيز هذه المناطق العشوائيه يقع ضمن محور شرق عمان، والرصيفه، والزرقاء حيث يبلغ عدد المساكن حسب تقديرات الدراسات¹ لغاية العام 1991 حوالي(21115) وحده سكنيه يقطنها حوالي (21500)اسره اي ما يقارب(150500) نسمة حسب تقديرات الاستراتيجيه العامه للاسكان ، و السمه الغالبه للاراضي المعتمدی عليها انها اراضي مملوكه للدوله حيث تم الاعتداء على هذه الاراضي (طبب) بالبناء دون الاهتمام بادنی معايير التنظيم علما ان هناك من يدعون ملكية هذه الاراضي على اعتبار انها واجهات عشائريه وقاموا ببيعها بواسطة حجج وتنتصف هذه المناطق بما يلي:

- الخدمات العامه من مياه وكهرباء وشوارع وطرق وجمع النفايات وغيره هي بمستوى متدني بالتالي الظروف الصحيه تكون غير مناسبه وتشكل مكاره صحيه مما يؤدي الى التلوث البيئي في المنطقه.
- اشغال الغرفه الواحده للفرد يزيد عن المعايير العالميه المقبوله.
- الكثافه السكانيه على الهكتار مرتفعه جدا حيث تزيد في بعض الاحيان عن (1000) شخص للهكتار².
- مستوى ونوعيه البناء منخفض والمواد الداخله في البناء من النوع الرخيص.
- البطاله عاليه بين السكان .
- هناك نسبه مرتفعه من حوادث جنح الاحداث مما ادى الى فساد اجتماعي واخلاقي.
- الحالات المرضيه وخاصه عند الاطفال مرتفعه.

اما الاسباب التي دفعت باتجاه نشؤ هذه المناطق سواء داخل حدود التنظيم للمدن او خارج حدود التنظيم فيرجع الى اسباب عده يمكن حصرها في:

¹ - رمزي قعوار ، زياد علاونه ، حسام عكاوي ، شوكت المومني مشروع الاردن لتعزيز القدرات البينيه في مجال التخطيط ، وحدة تنسيق البيئه ، اللجنه الاقصاديه والاجتماعيه لغربي اسيا ، المجلس الاقصادي والاجتماعي - الامم المتحدہ.

² - الهكتار يساوي 10000 م²

- عدم قدرة السلطات المحلية على مواجهة الزيادة الكبيرة في النمو السكاني الكبير نتيجة للنمو الطبيعي للسكان والهجرات الاضطرارية بسبب الحروب او الكوارث والهجرات المستمرة وغير المبرمجة من الريف الى المدينة لتغير الانماط الاقتصادية للسكان .
- ضعف دعم الدولة للقطاعات الاسكانية المخصصة لذوي الدخل المتدنيه.
- السياسة التي اتبعتها الدولة بخصوص تنظيم الملكيات الخاصة للاراضي، والذي ادى الى ارتفاع اسعار الاراضي المنظمة والتي تفوق قدرة اصحاب الدخل المتدنيه على الشراء على الرغم من ان هذه الشريحة من السكان تشكل نسبة كبيرة من المجتمع الاردني، حيث ينحصر التنظيم بشكل عام في فئات التنظيم كبيره المساحة من فئة (أ، ب، ج) بالتالي اسعارها عاليه ، اما تنظيم فئة (د) فلا يطبق الا في المناطق الشعبيه القائمه ، وتنظيم مناطق من فئة (هـ ، والسكن الشعبي المتصل) غير مطبق على ارض الواقع.
- عدم وجود تسهيلات ماليه لهذه الفئة تستطيع من خلالها بناء المسكن المناسب ضمن قدراتها الماليه على الشراء .
- ارتفاع الرسوم التي تفرض عليها اذا رغبت التقيد بالقوانين والانظمة.

ولحل مشكلة مواقع السكن العشوائي ظهر مفهومين حديثين يحملان صفة عمومية لمواجهة قضايا السكن العشوائي، المفهوم الاول يقوم على مبدا تأهيل المناطق العشوائية والذي يعني تزويد هذه المناطق بخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة.

اما المفهوم الثاني فيقوم على مبدا الارتقاء الحضري والذي لا يعني بالضرورة فقط تزويد هذه المناطق بخدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة، ولكنه يتضمن أيضاً إعادة تخطيط هذه المناطق لإنعاش المنطقة والمجتمع من جهة، ووضع استراتيجية تعمل على ربط هذه التجمعات بخطة شاملة من جهة أخرى هذه الخطة يجب أن توفق بين التجمعات السكنية والإنتاجية ضمن إطار اقتصادي لرفع المستوى العام الذي يشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعالجة مشكلة السكن العشوائي بشكل جذري وفعال وهو المفهوم الذي تبنته حكومة المملكة الاردنيه في معالجة مناطق الاشد فقرا في المملكة والتي منها مناطق السكن العشوائي من خلال اطلاقها برنامجين:

الاول: برنامج التطوير الحضري الذي بدء العمل به خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينيات والذي سعى الى تحقيق التطوير الشامل.

الثاني: برنامج حزمة الأمان الاجتماعي والذي سعى الى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة في المملكة .

ثالثاً: الانجازات التي تمت في الاردن بخصوص معالجة مواقع السكن العشوائي :

عالج الاردن مواقع السكن العشوائي على مرحلتين:

- المرحلة الاولى من خلال دائرة التطوير الحضري خلال عقد الثمانينات والذي استمر لمنتصف التسعينيات من خلال المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري بعد عملية دمجها بمؤسسه واحده . كان من اهداف هذه المرحلة العمل على التطوير الشامل لبعض مواقع السكن العشوائي والتي شملت:
 - تصويب وضع ملكية الارض وتوفير التمويل اللازم لعمليات تحسين واعادة بناء المساكن
 - تحسين الظروف البيئية من خلال تقديم ورفع مستوى البنيه التحتيه من شبكات مياه ومجاري وكهرباء وطرق .
 - تأمين الخدمات الاجتماعيه وتحسين الانتاجيه وزيادة مشاركة المرأه في القوى العامله.
 - اعمال التطوير في هذه المرحلة تمت في مواقع لكل من مدينه عمان والزرقاء والعقبه.
- المرحلة الثانيه باطلاق الحكومه الأردنيه برنامج حزمة الأمان الاجتماعي كترجمة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة لزيادة إنتاجية الفئات الفقيرة في المجتمع ورفع مستوى معيشتها وتحسين الفرص التشغيلية والاقتصادية لها، حيث بوشر بتنفيذ البرنامج بداية عام 1998، واستكمل غالبية مشاريعه وأنشطته نهاية عام 2004 وقد بلغ إجمالي الإنفاق على البرنامج حوالي (150) مليون دينار، والذي شمل العديد من المشاريع منها³:

- توفير المساكن وخدمات البنية التحتية الأساسية
- حقق البرنامج انجازات تمثلت في تلبية الاحتياجات الرئيسية للفئات الأشد فقراً في المملكة، وفي مقدمتها توفير المسكن الصحي والملائم للأسر المعدمة، فقد تم إنشاء

³ - موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وصيانة حوالي (1700) وحدة سكنية، كما تم تنفيذ مشاريع لتطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة في مختلف أنحاء المملكة، وشمل ذلك حوالي (350) بلدية / منطقة و(11) مخيم للاجئين و(17) موقعا للسكن العشوائي، حيث تضمن ذلك شبكات المياه والصرف الصحي وإنشاء محطة لتنقية المياه العادمة وفتح وتعبيد الطرق وإنشاء الجدران الاستنادية وشبكات تصريف مياه الأمطار.

- الخدمات العامة

ساهم البرنامج في تحسين الخدمات العامة من خلال إنشاء وتجهيز 24 مركز صحي في مختلف مناطق المملكة، وتوفير عدد من سيارات الإسعاف لهذه المناطق، وإنشاء 21 مركز للتنمية الاجتماعية مع كافة التجهيزات اللازمة لتوفير التدريب والتأهيل والتوعية للمواطنين وخاصة فئة النساء والأطفال ، بالإضافة إلى إنشاء وتجهيز ثمانية مدارس والعديد من الغرف الصفية في المناطق المستهدفة من المملكة. كما تم توريد (104) ضاغطة للنفايات تم توزيعها على مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى ما يزيد عن (1300) حاوية نفايات .

- تشغيل الفقراء القادرين على العمل

سعى برنامج حزمة الأمان الاجتماعي إلى إكساب الفئات الفقيرة القدرة على العمل (والتي لا يتوفر لها فرصة عمل) المهارات التي تلبي احتياجات السوق، وذلك من خلال دعم صندوق التدريب والتشغيل ، حيث تم تمويل مختلف البرامج التدريبية القائمة على التشغيل بما يتناسب مع حاجات السوق المحلي، وتشجيع عقد البرامج التدريبية ووضع الحوافز المالية لذلك، وتأسيس قاعدة بيانات مفصلة ومحدثة وشاملة ومحوسبة عن سوق العمل والقوى العاملة الأردنية، تخدم مختلف الجهات المعنية بتوظيف وتشغيل العمالة الأردنية.

برنامج تحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة الجزء (أ)

تم تنفيذ برنامج تحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة الجزء (أ) من خلال المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري وبكلفه اجماليه بلغت (46) مليون دينار والذي اشتمل على تطوير :

- (13) مخيم من مخيمات اللاجئين .
- (16) موقع من مواقع السكن العشوائي.
- (21) مبنى اجتماعي ضمن مواقع السكن العشوائي.

مواقع السكن العشوائي التي تم العمل عليها ضمن هذا البرنامج توزعت على محافظات المملكة كما يلي :

- محافظة العاصمة تم تطوير كل من المناطق التالية (عبدون ، القيسييه ، حي الطفيله ، ابو صياح ، المصدر ، وادي الحداده ، سفح النزّه ، سفح الهاشمي ، النظيف ، وادي القطار ، اللوزيه)
- اضافته الى موقع النهاريه الذي تم تنفيذه خارج المؤسسه ليصبح عدد مواقع السكن العشوائي المطوره (17) موقع.
- الزرقاء والرصيفة تم تطوير كل من (الزواهره ، جناعة ، المشيرفه ، النهاريه)
- محافظة معان تم تطوير موقع (الطور)
- منطقة العقبة الاقتصاديه تم تطوير (موقع الشاميه)

هذه المواقع التي تم اختيارها لتنفيذ برنامج تحسين البنيه التحتيه، وضع الاراضي فيها يتصف بعدم الشرعيه حيث تم الاعتداء عليها او شراؤها من خلال حجج بيع للبناء عليها، والذي دفع السكان لذلك الحاجه الى بناء مساكن رخيصة الثمن على الرغم مما تتصف به هذه المواقع من طبوغرافيه وخدمات سيئه فهي :

- تتصف بشدة الانحدار الذي ترتب عليه صعوبه في الحركه والتنقل ادى الى تعرض السكان الى حوادث.
- السقوط والانزلاق والتي شكلت خطوره على حياتهم الى جانب المشاكل التي تعرض لها السكان بسبب تعذر وصول سيارات الاسعاف والطوارئ الى مساكنهم.
- الطرق والممرات والادراج غير متوفره داخل هذه المواقع وفي حال توفرها هي غير كافيه وبحاجه الى صيانه الى جانب ما عاناه السكان من عدم توفر الاناره على هذه الطرق والممرات والتي ادت الى مشاكل اخلاقيه وجرائم مختلفه ومشاكل تتعلق بالسلامة العامه.
- اما بخصوص شبكة تصريف مياه الامطار فهي غير متوفره مما سبب في دخول المياه الى داخل المساكن واتلاف ممتلكات السكان والحاق الضرر بالافراد، واعاقه الحركه بسبب تجمع المياه داخل الموقع .
- نظرا لعدم شرعية ملكية الاراضي في مناطق السكن العشوائي حرم السكان من اوصول الخدمات الى مساكنهم وذلك لعدم توفر ادونات اشغال وتراخيص لمساكنهم ، الامر الذي دفع السكان الى اوصول هذه الخدمات بشكل عشوائي لا يتوافق مع المعايير الهندسيه والفنيه ، ومعايير السلامه العامه المعمول بها ، ترتب على هذا الامر العديد من

المشاكل مثل خطوط مياه مكشوفه الذي عرض السكان الى حوادث وتلوث المياه،
واسلاك كهرباء قريبه من اسطح وشرفات المنازل شكلت خطوره على حياة السكان حيث
اودى بحياة العديد منهم خاصة الاطفال ، اضافه الى مشكلة العدادات المشتركه والتي
ترتب عليها انقطاع مستمر في الكهرباء لوجود اكثر من اسره على العداد الواحد .

اعمال المشروع

قامت المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري بتنفيذ الاعمال التاليه داخل مواقع السكن
العشوائي :

- بخصوص شبكات المياه والصرف الصحي وشبكة تصريف مياه الامطار تم العمل على
تجديدها واعادة تنفيذها بشكل كامل ، او صيانه بعضها ضمن المواصفات الفنيه والمعايير
اللازمه لتصبح ذات فعاليه اكبر .
- شبكة الكهرباء في هذه المواقع تم العمل على ازالة اسلاك الكهرباء الملامسه للمنازل وحل
مشكلة الاناره في الطرق والممرات بصيانه الموجود واطافه وحدات اناره جديده ونقل مواقع
الاعمده التي تعيق المرور .
- تم صيانه الطرق الموجوده وتحسينها وصيانه الممرات والارصفه القائمه اضافه الى انشاء
ممرات وارصفه جديده .
- بخصوص المواقع التي تتصف بالانحدار تم انشاء بعض الادراج الجديده وصيانه ما هو
قائم وتحسينه .
- تم القيام ببعض الاعمال الاضافيه ببعض المواقع لخصوصية وحاجه هذه المواقع مثل
عمل الجسور المعدنيه للمشاه ، وخزانات مياه للشرب وخطوط ناقله للمياه العادمه .
- تم في بعض المواقع عمليات هدم كلي وجزئي لضرورة تنفيذ المخططات التخطيطيه
والتنظيميه وبعض شبكات البنيه التحتيه ترتب عليه دفع تعويضات للاسره المتضرره سواء
كانت مالكه للبناء او مستاجر له وذلك لايجاد بديل مناسب في حال الهدم الكلي او لترميم
المسكن في حال الهدم الجزئي .
- جميع الاعمال التي تم تنفيذها لم يترتب على المواطن اي كلف ماليه وهو ما نصت عليه
الاتفاقيات .
- قامت المؤسسة بتنفيذ دراسات ومسوحات ميدانيه بخصوص الوضع الاقتصادي والاجتماعي
والخدمات في هذه المواقع وبناء على نتائج هذه الدراسات تم تحديد الاحتياجات الاساسيه لهذه
المواقع سواء خدمات بنيه تحتيه او خدمات اجتماعيه وذلك وصولا لتحقيق اهداف المشروع
الذي يسعى الى تحسين الظروف المعيشيه والبيئيه للفئات الفقيره وتحسين نوعيه الحياه والعمل

على تدريبهم لتحسين فرص حصولهم على العمل لتقليل نسبة البطالة في هذه المواقع الامر الذي تطلب انشاء مباني اجتماعيه عامه من مثل :

-المدارس والتي اظهرت الدراسات انها متوفرة في بعض هذه المواقع لكن لا تفي بالغرض خاصه لمراحل التعليم الاساسيه حيث تقع هذه المدارس في مناطق بعيده عن المناطق السكنيه مما يشكل خطوره على حياة الطلاب الصغار الامر الذي ادى الى تسرب الطلاب من المدارس خصوصا الفتيات تجنبيا للمشاكل بما فيها المشاكل الاخلاقيه والاجتماعيه حيث تم تنفيذ (6) مدارس في هذه المواقع مجهزه بكافة الاجهزه والاثاث المدرسي بما فيها اجهزة الكمبيوتر وتم توصيل الخدمات الاساسيه من ماء وكهرباء وصرف صحي.

-المراكز الصحيه حيث قامت المؤسسه بتنفيذ (5) مراكز صحيه مجهزه بكافة الاجهزه والادوات الطبيه اضافه الى توصيل الخدمات الاساسيه.

-المراكز الاجتماعيه حيث نفذت المؤسسه (8) مراكز اجتماعيه في مواقع المشروع مجهزه بكافة الاجهزه المهنيه والتعليميه والتنقيفيه والخدمات الاساسيه.

-اعمال المشروع نفذت من قبل مقاولين محلين ومكاتب استشاريه محليه والذي وفر فرص عمل ل (370) تخصص مرتبطه باعمال المشروع اضافه الى ايجاد فرصة عمل ل (45) موظف لدى المؤسسه تم تعيينهم على حساب مشروع البنيه التحتيه من كافة التخصصات ، والاهم انه تم الزام المقاولين المحلين المنفذين لعناصر المشروع بتشغيل ما نسبته 50% على الاقل من السكان المحليين .

-رافق المشروع دراسات اجتماعيه قبل واثاء وبعد التنفيذ حيث اشارت الدراسات المنفذه بعد انتهاء المشروع الى الرضا الكبير من قبل السكان للاعمال المنفذه داخل المواقع.

رابعاً: الخطط المستقبلية بخصوص مواقع السكن العشوائي

ضمن الخطة الاستراتيجية والبرنامج التنفيذي للاعوام (2010-2013) للمؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري ادرج ضمن الاهداف الاستراتيجيه المساهمه في توفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود والمنتدني في كافة مناطق المملكه ولتحقيق ذلك تم وضع العديد من البرامج احداها تطوير مناطق السكن العشوائي والمخيمات (تم تطوير كافة المخيمات في المملكه باستثناء مخيم جرش بسبب مشاكل تمويلييه) حيث ادرج ضمن الخطه ان يتم الانتهاء

من تطوير موقعين احدهم موقع سكن عشوائي مع نهاية العام 2013. بالرجوع الى رئيس اداره التخطيط المؤسسي اشار ان العمل على هذا البند الذي ادرج ضمن الخطه سيتم المباشره به في حال تم الطلب من المؤسسه القيام بتنفيذ اعمال التطوير وفي حال توفر التمويل اللازم ، وحيث انه لم يتم الامر لغاية اعداد التقرير لا يوجد مواقع حالياً يتم العمل عليها من قبل المؤسسه .

المراجع :

- صالح جردات: ظاهرة السكن العشوائي في الأردن، المهندس الأردني رقم 66 عمان 1999.
- أحمد حسين أبو الهيجاء: نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية - غزة.
- هدى الدباس: مشروع تحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة الجزء (أ)، ندوة نظم وانماط البناء منخفضة التكاليف في المستقرات الحضريه - عمان 2005 .
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- الخطه الاستراتيجيه والبرنامج التنفيذي (2010 - 2013) - المؤسسة العامه للاسكان والتطوير الحضري.
- رمزي قعوار ، زياد علاونه ، حسام عكاوي ، شوكت المومني مشروع الاردن لتعزيز القدرات البيئيه في مجال التخطيط ، وحدة تنسيق البيئه ، اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه لغربي اسيا ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الامم المتحد.